# الفصد في الطب القديم

الدكتور عبد اللطيف البدري

من العسير أن يحدد زمان اجراء أول عملية فصد ، أو من أجراها بصورها الأولى ، ولكن ما ورد في السير يدل على أن الانسان عرف منذ أقدم العصور أن الدم هو السائل الثمين في الجسم وبه ترتبط الحياة بمختلف الصور ، وفقدانه بغزارة قد يؤدي الى الموت ، وعرف أيضاً أن هذا السائل عرضة لتغييرات في نوعه وكميته ، وأن مختلف الأمراض تؤثر عليه بوجه أو بآخر . ولا بد أنه قد جرت محاولات في بداية التطور الحضاري للانسان تهدف كسب النفع من استخراج كمية من هذا الدم بالفصد أو بغيره ، أملاً في الشفاء من مرض ، أو دفعاً لبلاء يعتقد أن هذا الاجراء ناجع لتجنبه .

فلقد جاء في تاريخ المصريين القدماء أن فرعون مرض وفقد وعيه من نزف في دماغه ، فاستدعت زوجته سراً أحد مشاهير الأطباء آنذاك ، ليخرج هذا الدم من داخل رأسه ، فأخبرها بعد أن أجرى الكشف عليه أن الأمل واه في شفاء من مثل حالته وبهذه العملية. ولما كان لزاماً أن يقتل من يعالج فرعون الملك ولا يشفيه ، فقد طلبت الزوجة من الطبيب إجراء العملية في السر وفي وقت متأخر من الليل عند خفة حدة المراقبة عليه ، وقد أجريت العملية فعلاً ومات فرعون ، وخفي أمر الطبيب . ومهما يكن من وصف للملابسات آنذاك ، فان ما ورد على لسان الطبيب يدل على أن هناك تقدماً كبيراً في التطبيب ، ليكون

بامكان الجرائحي أن يفرق بين ما ينفع في النزف الدماغي ، مما لاينفع .

وجاء أيضاً في كتاب الأمراض العسرة لجالينوس أنه كان ماراً بمدينة رومية إذا هو برجل قد حلّق حوله جماعة من السفهاء وهو يقول أنا رجل من أهل « حلب » لقيت جالينوس وعلمني علومه أجمع ، وهذا دواء ينفع من الدود في الأضراس ، وكان الخبيث قد أعد بندقاً معمولاً من القار والقطران وكان يضعهـــا على الحجر ويبخر بها فم الذي به الأضراس المدودة بزعمه ، فلا يجد بداً من غلق عينيه فاذا أغلقها دس في فمه دوداً قد أعدها في حُقّ ، ثم يخرجها من فم صاحب الضرس ، فلمـا فعل ذلك ألقى اليه السفهاء بما معهم ثم تجاوز ذلك حتى قطع العروق على غير مفـاصل ( فصد بغير دراية ) فلما رأيت ذلك أبرزت وجهي للناس وقلت أنا جالينوس وهذا سفيه ( مجرم كذاب ) ثم حذرت منه وأستعديت عليه السلطان فبطّله ، ولذلك ألفت كتاباً في أصحاب الحيل .

وجاء أيضاً أن جالينوس مرض في كبده ، فرأى في منامه هاتفاً يقول له أفصد في ذراعك الأيمن فتبرأ ، فلما صحا من النوم فصد في ذراعه الأيمن فبرأ . ولما كان جالينوس آية زمانه في الحكمة ، فقد ذهب ما فعله مذهباً في تطبيب آفات الكبد ، ولم يقتصر الفصد على هذا المرض بل تعداه ، فجرب لمن به داء في الكبد ، ولمن بـه داء بغير كبده ، وجرب الذراع الأيمن وكذلك الذراع الأيسر وجرب عرق الصدغ وعروق الساقين وكل مواضع الأوردة الظاهرة ، وألف جالينوس قبل وفاته كتاباً في الفصد والحجامة .

وقيل إن افلاطون خلف من بعد وفاتـــه ستة من تلاميذه من أولاده وأقربائه وهم بيرونوس وأفرده بالحكم على الأمراض وفورنوس وأفرده بالتدبير للأبدان « وفورلوس » وأفرده للفصد والكي « وثافروس » وأفرده بعلاج الخراجات ، « وسرجس » وأفرده بعلاج العين « وفاينس » وأفرده بجبر العظام المكسورة وإصلاح المخلوعة .

وما جاء لجالينوس وأفلاطون ، جاء ما يماثله لأبيوقراط فقد كتب مقالات عديدة وكتباً

في الطب بينها كتاب في الفصد والحجامة .

ودارت عجلة الزمن وحذا اللاحقون من المتطببين حذو السابقين ، وتناقلت الأجيال الخبرة والتجربة ، فأصبح علم الفصد وفنه واسعاً ، وعرف في أي موضع من البدن يفضل الفصد ، وفي أي مرض ينفع ولا يضر ، وفي أي عمر يجب أن يحرّم ، وكذلك طرق الفصد ومداها ثم كيف يبرى موضع الفصد أو يتجنب اختلاطاته .

ومن الطبيعي أن تكون هذه المعلومات ، في الأزمان التي تلت عصور رواد الطبابة ، مختلفة أشد الاختلاف ، تبعاً لانتشار الحضارة في بقعة من بقاع الأرض أو في دولة من الدول ، ولم تخل منها الكتب الطبية في الدولة الفارسية ، وفي الهند ، وعند الروم .

وكذلك جاء ذكر الفصد في التطبيب في الجاهلية وفي صدر الاسلام وفي العهد الأموي، ولكن ازدهار الحضارة في العصر العباسي ، ونزوح جماعة من خيرة الأطباء في مدرسة « جندي سابور » إلى بغداد حيث قاموا في خدمة خلفاء بني العباس ونظراً لما عرف به هؤلاء الملوك والخلفاء من عناية بالطبابة ، ولكثرة ما ألف وترجم فيها من الكتب اليونانية والفارسية والهندية ، وما صاحبه من فتح للمشافي ، وتوفير للعقاقير ، كل هذا جعل من التطبيب حرفة مقدسة سامية ، يختص فيها من يتوفر على شروط معينة ، بعد فحص دقيق ورقابة أدق .

وحضي الفصد بنصيب واسع من التطبيق بين علوم التطبيب في العصر العباسي ، فلقد ذكر أن الرشيد كان يفصد مرتين في السنة وبأوقات محددة مسبقة ، وكان « جبرائيل بن بختيشوع » طبيب الرشيد يتقاضى من الخليفة ١٠٠٫٠٠٠ مائة ألف درهم عن فصده مرتين في العام الواحد ، ومن أصحاب الرشيد ٤٠٠٫٠٠٠ أربعمائة الف درهم عن الفصد والدواء في السنة ، وليس أبلغ من هذه الأرقام وهي نصف مليون درهم ما يدخل طبيباً واحداً من إجراء جراحي واحد ليدل على ما كان يعطى لهذا الإجراء من أهمية .

وجاء أيضاً أنه عرض للوزير « يحي بن القاسم المغربي » قولنج صعب أقام لأجله في الحمام واحتقن بعدة حقن وشرب عدة شربات فلم ير صلاحاً ، فأنفذ رسولاً إلى المتطبب « صاعد بن بشر بن عبدوس » فلما رآه على هذه الحال استدعى فاصداً ففصده ، وأخرج له دماً كثير المقدار ، وسقاه ماء البزور ولعاباً « وسكنجبيناً » ونقله من حجرة الحمام إلى الخيش فنام وقام عدة مجالس فتفضل الله عليه بالعافية .

وفي ذكر المتطبب « ديلم » أن « المعتمد على الله » وهو « أحمد بن المتوكل » أراد أن يفتصد فقال « للحسن بن مخلد » اكتب لي جميع من في خدمتنا من الأطباء حتى أتقدم بان تصل كل واحد منهم على قدره . فكتب الأسماء وأدخل فيها اسم « ديلم » فخرج له الف دينار .

ومثلا آخر على شيوع الفصد هو أن رئاسة الأطباء قد فوضت يوماً لأمين الدولة بن التلميذ فجاءه شيخ له هيبة ووقار وعنده سكينة ، فأكرمه أمين الدولة ، ولم يكن عند الشيخ علم بالصناعة إلا التظاهر بها ، فلم يشارك الجماعة فيما يبحثون . فلما سئل بعد انفضاض المجلس عما عنده من الصناعة انكشف جهله ورجا رئيس الأطباء ألا يفضحه فقال أمين الدولة على شريطة ألا تهجم على مريض بما تعمله ولا تشير بفصد ولا بدواء مسهل إلا لما قرب من الأمراض فقال الشيخ هذا مذهبي ما تعديت السكنجبين والجلاب .

وفي هذه الأمثلة ما يعني أن الفصد قد استعمل كثيراً ، وأحياناً في غير محله قصداً أو جهلا ولعل شرّ ما حدث هو انتقال اجراء الفصد لأيدي المدعين وممن لم يكن لهم من نفسهم رادع عن السوء ففصدوا من دون مبرر إلا طمعاً في مال أو تنفيذاً لظلم أو مرافقة لقسوة أو تعذيب .

وإثباتاً لما وصل اليه المستوى في الصناعة عن الفصد آنذاك نذكر ما جاء في كتاب العمدة لابن القف عن هذا الموضوع ( الفصد ) :

( الفصد هو تفرق اتصال إرادي خاص بالأوردة بآلة مخصوصة ، وقـــد قيل ارادي للتمييز ، وبالأوردة للتفريق عن بط الخراجات بالصناعـة والتي هي بسطح البدن ، وبآلة مخصوصة هي(الرائشة) تمييزاً له عن فتح العروق بالأدوية كاحداث الرعافة بالأدوية المرعفة).

وجاء أيضاً ان الفصد يستعمل في ثلاثة أمور أحدها عند زيادة الأخلاط في الكمية مع حفظ نسبتها ، وثانيها عند زيادة كمية الدم فقط ، والثالثة عند زيادة الكيفية إلى جانب الحرارة وهذا قليل الاستعمال .

وللفصد شروط من جهة الفاصد والمفتصد ، اما الأول فيجب أن يكون عارفاً بالتشريح ليعرف مسالك الأوردة وأوضاعها وما يجاورها وأن لا يفصد في مكان مظلم ، ليدرك العرق ويعرف كيف يضع المبضع وأن يتعاهد تنقية دماغه ، ثم بصره بالأكحال إن احتاج اليها وأن لا يقدم على فصد صبي ولا على شيخ كبير ولا على طامث إلا باذن أقاربها ولا على مملوك إلا باذن مولاه ، ولا على محبوس إلا بأذن ولي أمره ، ولا على من كانت معـدته ضعيفة وكذلك كبده ، ولا على من كان مستعداً لانطلاق البطن ولأمراض رطبة ساذجة أو مادية ، وان يوسع الفصد في زمان الشتاء وعند كون السمنة مستحصفة والمواد غليظة ، ويضيقه في الصيف وعند كون السمنة متخلخلة والأخلاط رقيقة ، وان يكون مبضعه نقياً من الصدأ والنمش ، وان يطيل زمان حبسه للعرق ، وأن يديم تمريخ الفصد ، ويأمر المفصود بمسك شيء ثقيل ليظهر العرق وأن يفصد العروق المفصلية طولا إن أراد تأخر التحامها ، وعرضا أن أريد تثنيها بسرعة ، وان يشد العضو عن الفصد بعصابة معتدلة العرض دقيقة وأن لا ينظر الى وجه امرأة عند فصدها ولا يطيل زمان حبس عضدها وزندها ، وتكون معه أدوية لقطع الدم مهيئة ، وان يكون ديناً في دينه طاهراً في ذيله .

أما من جهة المفتصد فهناك نوعان من الفصد ضروري واختياري ، فالأول يستعمل متى دعت الحاجة ولا يراعى فيه سوى الاحتمال ومقدار المادة ، فالطفل يحجم ولا يفصد ،

والثاني تراعى فيه شروط وهو ان يكون بعد تمام الهضم ودفع الفضلات، ويحذر عند خلل المعدة وعقيب التخمة ، وعقيب الجماع وفيمن كان ضعيف الكبد وفي السمين سمناً شحمياً وفي كثير الصوم ، ومن كان مكدوراً وفي وقت الغضب ، وفي وقت الحمل وجريان الطمث.

والعروق المفصودة على نوعين أوردة وشرايين وفي فصد الشرايين خطر لعسر التحامها ودوام حركتها ورقة دمها وصلابة جرمها ولأن الدم الذي تحويه الغالب عليه الجوهر الروحي لا المادة المريضة . أما الأوردة فقد حصرت في أربعة وثلاثين ، في الرأس منها اثنا عشر وفي اليدين اثنا عشر وعلى البطن عرقان وفي الرجلين ثمانية عروق ، في كل رجل أربعة.

إن هذا الذي كتب قبل مئات السنين لم يتغير إلا فيما يتعلق بالأخلاط حيث أكسب العلم الحديث تفسيراً أدق لموجبات الفصد وسمّاها بما يوازي التقدم والتطور .

فالفصد نافع في جميع حالات خذلان القلب الأيسر الحادة ، وتعنى وذمة الرئة ، وربو القلب ، وعسر النفس النوبي وكذلك ينفع الفصد في عسدم كفاءة القلب الأيمن ، كما في التهاب القصبات المزمن المصحوب بتوسع القلب ، ولا يجوز إجراؤه فيمن به إغماء من ضد عصبي ، أو في فقر الدم ، أو في الحضرال ، أو من بهم تصلب الشرايين أو نزف في الدماغ . وما عدا هذا فكل ما قيل عن شروط الفاصد والمفتصد لم تزل كما هي ، بل ربما كانت كذلك منذ أقدم الأزمان وستدوم كذلك ما دام الأنسان في جوهره ، كما خلق أول وما دام الدم هو إكسير الحياة الذي لن تدوم بدونه .

عبد اللطيف البدري

المصادر :


(١) طبقات الأطباء والحكماء لابن جلجل .
(٢) عيون الأنباء في طبقات الأطباء لابن أبي أصيبعة .
(٣) تاريخ الحكماء لجمال الدين أبي الحسن علي بن يوسف القفطي .
(٤) الفهرست لابن النديم .
(٥) كتاب العمدة في الجراحة لابن القف .
(٦) تذكرة الحكيم لداود الانطاكي .